نحن الأكثرية!

هل تريدون أن تزدادوا ضياعاً؟

أهلاً بكم، إذن، في لبنان الديموقراطي، حيث السلطةُ معارضة، والمعارضةُ سُلْطة (وسَلَطة)، و«التيارُ الثالث» يتخبّط.

فالحكومة الحالية، التي انبثقتْ من صفوف بعض «المعارضين» السابقين للحكومة السابقة، لم تَفْعل كثيراً منذ مجيئها لمحاربة الفساد والهدر والحدّ من الطائفية. صحيح أنّها لا تتحمّل وزْرَ الحكومات الحريرية المتعاقبة، إلاّ أنّه كان يؤمَّل منها ـ في أقلّ تقدير ـ استصدارُ قانونِ انتخاباتٍ عادل خلال الشهور القليلة من حُكْمها. فعلى الرغم ممّا يتمّ تداولُه اليوم (السفير ٢٥ / ١ / ٢٠٠٥) من مشروعٍ انتخابي جديد لوزير الداخلية الحاليّ، ينصّ على عناصر إيجابية واضحة (مثل تخفيض سنّ الاقتراع إلى ١٨ عاماً، والرضوخ لمطالب عالية باعتماد «كوتا» نسائية بنسبة ٣٠٪ من المجلس النيابي تنفَّذ على مراحل أو فوراً وعلى أساس النظام النسبي في المحافظة)، فإنّ الإطار العامّ لهذا القانون مازال إطاراً طائفياً ويراعي في تقسيماته العملية مصالحَ الطوائف والزعامات الحالية. فبدلاً من اعتماد قانون انتخاب وطني وفقَ التمثيل النسبي وعلى أساس لبنان دائرةً انتخابيةً واحدةً، وافقت الحكومةُ الجديدةُ على اعتماد التمثيل الأكثري وعلى أساس الدوائر الصغرى (الأقضية)، الأمرُ الذي سيُلغي الأقليّةَ ـ إلاّ من بعض «الاختراقات» ـ ويُنتج المحادلَ الانتخابيةَ ويعزّز طغيانَ اللون الطائفي على العملية الانتخابية. وما يَقترحه مشروعُ السلطة للعاصمة بيروت أدهى: فتقسيمُها إلى ثلاث دوائر، يكون الناخبُ في اثنتين منها من لونٍ طائفي أو مذهبي كاسحٍ، يَنْسف معظم إمكانات إجراء انتخابات على أساس المواطنية والكفاءة، ويعمّق من حدة الشحن الطائفي والمذهبي، رغم فسحه المجالَ أمام عدد أكبر من الشباب للاقتراع.

غير أنّ «المعارضة» الحالية لا تقلّ سوءاً، إنْ لم تكن أسوأ كثيراً من السلطة الجديدة. فلقاءُ فندق البريستول خليطٌ من شخصيات وأحزاب تعاملتْ مع العدو الإسرائيلي وقاتلتْ إلى جانبه (آل الجميل وشمعون) وراهنتْ وما تزال تراهن على الأميركيين والفرنسيين لاستعادة «سيادة» لبنان (قرنة شهوان وتيّار ميشال عون)؛ وأخرى (اللقاء الديموقراطي بزعامة وليد جنبلاط) ضَرَبتْ ـ طوال أعوام ـ خصومَها بالسيف السوري الذي تُطالب اليومَ برفعه؛ وثالثةٍ (تضمّ ممثلي الحريري) مسؤولةٍ عمّا تَزْعم هذه «المعارضةُ» محاربتَه كما جاء في وثيقتها: «من استشراءٍ للفساد» و«تفاقمٍ في المديونية» (٤٠ مليار دولار!) و«ازديادٍ في الفقر» (تقدِّر بعضُ المصادر البطالةَ بـ ٣٥٪ من حجم القوى العاملة) و«تدميرٍ للبيئة» و«انهيارٍ لنظام القيم» (مَنْ رسَّخ، يا ترى، «قيمةَ» المال ثم المال ثم المال بديلاً من كلّ القيم الأخرى)؟ ولا يغيِّر في الأمر شيئاً انضمامُ يسار «ديكوراطي» (وهي كلمةٌ قُمْتُ للتوّ بنَحْتِها من «ديكور» و«ديموقراطي») إلى هذا اللقاء الطائفي العنصري المراهنِ على جني ثمارٍ محتملة من نجاح الهجمة الإمبريالية الصهيونية الشاملة على المنطقة. فأيُّ يسارٍ هو ذاك الذي يَسْكت عن سياسات الحريري الكارثية ويُلقي باللوم كاملاً على حكومةٍ لم يتجاوز عمرُها شهوراً ثلاثة؟ وأيُّ يسارٍ هو ذاك الذي يغضّ الطرْفَ عن انتهاك الأميركيين والفرنسيين للسيادة اللبنانية بتدخُّلهم الفظّ في قانون الانتخابات ومطالبتهم بنزع سلاح المقاومة؟ وأيُّ يسارٍ هو ذاك الذي يتضامن مع القوى الطائفية العنصرية فيوافق على وصف تصريح بيار الجميّل الحفيد («نحن» ـ ويَقْصد المسيحيين ـ «نوعيةٌ» وإنْ كنتُم «أنتم» ـ ويَقْصد المسلمين ـ «أكثريةً») بأنّه «خطأٌ غيرُ مقصود،» متناسياً (أي اليسار الديكوراطي) تاريخاً بأكمله من العداء الشرس والمسلّح للمسلمين والفلسطينيين والعرب و«اليسار الدولي» (بكلمات بيار الجميّل الجدّ)؟ (التتمة ص ٩٦)

سماح إدريس

نحن الأكثرية!

إنّ هذه المعارضة الباعثة على الغثيان تدّعي أنّها تريد تجاوزَ مصطلحات الحرب، ويَزْعم «يسارُها» أنّ اليسار الحقيقي قد بات يَلْزَمُه تعريفٌ جديدٌ يتخطّى المصطلحات التقليدية. حسنًا، ولكنْ حتى لو تناسيْتم الماضي أيُّها الحداثيون، فكيف تبرِّرون عنصريةَ التصريحات الكتائبية الجديدة؟ ألم يعد في لبنان قضيةٌ ممجوجةٌ إلاّ الوجودُ السوري (هل تَضْمن المعارضة، بالمناسبة، ألاّ يكون الوجودُ الأميركي «المأمولُ» أفضل؟)، وإلاّ سلاحُ المقاومة (أنبلُ ظاهرةٍ عربيةٍ اليومَ)؟ أم أنّ الحساباتِ الانتخابية، والأحقادَ الداخلية القديمة ضد الحزب الشيوعي، تبرِّر وحدَها هذه الاصطفافاتِ الجديدةَ؟

إلاّ أنّ نقدنا، بل وشَجْبنا، للسلطة و«المعارضة» معًا يقتضي أن نسأل أنفسَنا، نحن مَنْ زَعَمْنا أنّنا جزءٌ من «التيار الثالث» (التجمّع الوطني للإنقاذ والتغيير، ندوة العمل الوطني، جمعيات علمانية، نوادٍ ثقافية، ...): ماذا فعلنا طوال السنوات الماضية الفاصلة بين انتخابات عام ٢٠٠٠ والانتخابات القادمة؟ هل قَدَّمْنا، مثلاً، نقدًا علنيًا وفي وثائقنا وأدبياتنا لإطار «التحالف الوطني الديموقراطي» (نهاية التسعينيات) الذي انبنى على تحالفات هشّة مع قوًى صار معظمُها اليومَ إمّا في السلطة أو في المعارضة البريستولية؟ وهل قَدّمتْ حركةُ الشعب، التي انسحبتْ من انتخابات عام ٢٠٠٠، نقدًا موثّقًا وعلنيًا لانسحابها ولإعادة تحالفها مع مَنْ صَوَّرتْ يومَ الانسحاب أنّهم خَذَلوها على أبواب تلك الانتخابات؟ وهل قَدّم الحزبُ الشيوعي وحركةُ الشعب وغيرُهما نقدًا موثّقًا وعلنيًا ومتكاملاً لتجربة «التجمع الوطني للإنقاذ والتغيير» الذي يكاد ينهار رغم أنّه يُفترض أن يكون الدعامةَ الأساسية لـ«التيّار الثالث»؟ وهل قَدّم نواةُ التيّار الثالث نقدًا علنيًا وموثّقًا لما اعتبره عامةُ الناس (خطأً أو صوابًا) رهانًا من رموز ذلك التيار على رأس السلطة في البلاد، العماد إميل لحّود، منذ نهاية التسعينيات؟ وكيف تستقيم التحالفاتُ البلديةُ مع التيار العوني، وعباراتُ المديح لـ«صدق» و«وطنية» ميشال عون من جهة، مع رفض التيار الثالث الواضح والمعلن، من جهة ثانية، لـ«قرار محاسبة سورية» الذي كان العماد عون أحدَ أبرز الدافعين إلى إقراره وإلى حثّ الكونغرس الأميركي على تبنّيه؟ وكيف يتحدّث الرئيسُ الحصّ عن «قوة ثالثة» وهو زاهدٌ لا في الترشُّح الشخصي فحسب بل وفي دعْم مرشّحين آخرين أيضًا؟ والسؤال الأشدّ راهنيةً الآن هو: هل سيستطيع التيّارُ الثالث على امتداد لبنان، وفي بيروت بشكل خاصّ، أن يشكّل حالةً اعتراضيةً شعبيةً مميّزةً خلال الشهور الثلاثة القادمة بعد أن عَجزَ عن ذلك على امتداد السنوات الخمس الماضية؟

ومع ذلك، فنجاحُ هذا التيار رهنٌ بجهودنا جميعًا ـ على اختلاف اتجاهاتنا الوطنية والقومية. ففشلُه فشلٌ لنا كلّنا، وانتصارٌ مرحليٌ للخطّ الأميركي الصهيوني الزاحف على سورية ولبنان وإيران بعد فلسطين والعراق. إنّ غالبية الناس في لبنان تقف خارج الطبقة السياسية، الحاكمة والمعارضة والديكوراطية. ومهمّتُنا، كتيار يَزْعم أنّه ثالث، هو أن نستميت في إعادة السياسة إلى الناس، أيْ في إخراج السياسة من أندية الطبقة السياسية الفاسدة وأقبية المخابرات المحلية والإقليمية وأروقة الكونغرس. ليس من مبرِّر أمام لبنان، الذي أَسْقط ١٧ أيار وطَرَدَ العدوّ الإسرائيلي بعد نضالٍ استمرّ ٢٢ عامًا ويستمرّ إلى اليوم، لأن يَسْمح بانتصار الخطّ الطائفي الرأسمالي الجشع المعادي للعروبة والمستقوي بـ«الغرب،» في الوقت الذي تقاتل فلسطينُ ويقاتل العراقُ باللحم الحيّ مئاتِ آلاف المحتلين والمستوطنين والمرتزقة. إنّ الانتخابات معركةٌ نبيلةٌ، إنْ خُضْناها بنُبْل وابتعادٍ عن الانتهازية (بحجّة «المرونة»)، تتساوق وتتكامل مع معارك فلسطين والعراق المحتلّيْن، وتشكّل جزءاً لا يتجزأ من مقاومة عربية شاملة ومن مفهومٍ متجدّدٍ للمواطنية: حيّ وشبابيّ وعلمانيّ. وحين نخوض هذه المعركةَ الجديدة بهذه الروح القتالية، فسنجد أنّنا نحن الأكثرية، وأنّ الآخرين ـ في السلطة و«المعارضة» معًا ـ على طريق التراجع.

س. إ.
بيروت